مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: استراتيجية دول شرق آسيا في مواجهة تهديدات كوريا الشمالية
اسم الكاتب: م.م. زهراء امير حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7463
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

استراتيجية دول شرق آسيا في مواجهة تهديدات كوريا الشمالية

The strategy Of East Asian countries in confronting the threats Of North Korea

م.م زهراء امير حسن
Zahraa Ameer Hasan
جامعة بغداد_مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
Zahraa.a@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام 2024/3/7 تاريخ القبول 2024/6/4 تاريخ النشر 2024/10/30

الملخص

تهدف استراتيجية دول شرق اسيا في مواجهة تهديدات كوريا الشمالية الى تحقيق الاستقرار في المنطقة، حيث تعتمد استراتيجيتها على التعاون بين اليابان وكوريا الجنوبية ودخولهما في تحالف مع الولايات المتحدة، من اجل الضغط على كوريا الشمالية، ومواجهة خطرها النووي لامتلاكها الاسلحة النووية والباليستية، فضلاً عن فرض عقوبات اقتصادية على كوريا الشمالية، وبشكل عام تسعى اليابان، وكوريا الجنوبية الى استخدام جميع الوسائل المتاحة من اجل الضغط على كوريا الشمالية، لذلك تستعين كوريا الشمالية بالصين كون الصين هو الحليف الوحيد لها في منطقة شرق اسيا، وتعد الصين ان اي تهديد موجه لكوريا الشمالية بمثابة تهديد موجه لها، اذ ان الصين تعتمد استراتيجية مرنة ازاء تهديدات كوريا الشمالية.

Summary

The strategy of East Asian countries in confronting the threats posed by North Korea aims to achieve stability in the region. This strategy relies on cooperation between Japan and South Korea and their alliance with the United States to exert pressure

on North Korea and confront its nuclear threat, given its possession of nuclear and ballistic weapons. Additionally, it involves imposing economic sanctions on North Korea. In general, Japan and South Korea seek to utilize all available means to pressure North Korea and achieve stability in the regi, Therefor, North Korea seeks help from China, since China is its only ally in the East Asian region, and China considers that any threat directed at it, as China adopts a flexible strategy in face of North Korea threats.

الكلمات المفتاحية

الاستراتيجية، اليابان، كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية، شرق اسيا

Strategy ,Japan, South Korea, East Asia

المقدمة

ترى (اليابان وكوريا الجنوبية) ان كوريا الشمالية تشكل خطرا على المنطقة بفعل امتلاكها الاسلحة النووية، والصواريخ الباليستية، وبفعل اعتمادها على استراتيجية هجومية مرتكزة على مصادر قوتها العسكرية، فهي تستخدم هذه القوة من اجل احتواء اليابان وكوريا الجنوبية، وبناءً على ذلك أدرك البلدان الخطر الموجه لها، فأخذت تواجه كوريا الشمالية من خلال استخدام وسائل متعددة، والدخول في تحالفات مع الولايات المتحدة الامريكية، حيث تشكل الولايات المتحدة الامريكية مظلة امنية لليابان، وكوريا الجنوبية فهي ملزمة بمعاهدة امنية مع البلدين، وتعمل بالتنسيق والتعاون الامني المشترك مع اليابان وكوريا الجنوبية من اجل مواجهة خطر كوريا الشمالية، اما بالنسبة الى الصين فهي تعد قوة مساندة لكوريا الشمالية في شرق اسيا، لذلك تمكنت الصين من ان تكون الدولة الوحيدة والحليف التي تقف الى جانب كوريا

الشمالية، في مواجهة اي تدخل عسكري يهددها من اي دولة في العالم وخاصة الولايات المتحدة الامريكية.

أهمية البحث

يسعى البحث إلى استكشاف استراتيجية كل من اليابان، وكوريا الجنوبية والصين تجاه كوريا الشمالية التي تشكل تهديداً مباشراً لأمن وسلامة أراضي البلدين، وتكمن أهمية ذلك في معرفة مدى فاعلية هذه الاستراتيجيات في احتواء التهديد الكوري الشمالي الذي يهدد الأمن الإقليمي في منطقة شرق آسيا وتداعياته إذا ما اختل النظام العالمي.

مشكلة البحث

دفع التهديد الكوري الشمالي كل من اليابان، وكوريا الجنوبية، فضلاً عن الصين إلى وضع استراتيجيات تنطوي على تحوط، واحتواء، ومرونة للتعامل مع التهديد الأمني الذي تشكله كوريا الشمالية لدول المنطقة، مما يثير تساؤل مركزي: ما الوسائل التي تعتمدها كوريا الجنوبية، واليابان فضلاً عن الصين في استراتيجيتهما لمواجهة التهديد الأمني الذي تشكله كوريا الشمالية؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التهديد الذي تشكله كوريا الشمالية للأمن الإقليمي لدول شرق آسيا دفع كل من اليابان، وكوريا الجنوبية فضلاً عن الصين إلى تبني استراتيجية تنطوي على احتواء وتحوط للخطر الكوري الشمالي.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور، فضلاً عن المقدمة والخاتمة: المحور الأول: تناول الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق آسيا، والمحور الثاني: تناول استراتيجية الصين تجاه تهديدات كوريا الشمالية، والمحور الثالث: فتناول استراتيجية اليابان في مواجهة كوريا الشمالية، أما المحور الرابع: فتناول استراتيجية كوريا الجنوبية في مواجهة تهديدات كوريا الشمالية.

المحور الاول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق اسيا

من أهم المقومات الجيوستراتيجية التي تؤخذ بنظر الإعتبار في تقييم قوة أي منطقة إقليمية في العالم هو الموقع الجغرافي، وذلك لما له من أهمية كبيرة ومؤثرة في حاضر تلك المنطقة ومستقبلها. إذ أن الإقليم الذي يملك موقعاً متميزاً ذو مزايا إيجابية، يتوافر له سهولة الاتصال بالعالم الخارجي، وتكون له قيمة استراتيجية بالغة الاهمية، تجعل منه نقطة جذب محورية ومحطاً لتنافس عدد من القوى الدولية، وهذا ما يتميز به إقليم شرق آسيا[1]. الذي يقع في الجهة الشرقية من القارة الآسيوية، وتبلغ مساحته الإجمالية حوالي (12,000,000) [2]، ويشغل هذا الإقليم حيزاً ذات امتدادات واسعة، إذ يطل من جهة الشرق على المحيط الهادي، اما من الجهة الغربية فيتداخل بصورة شبه تدريجية بإقليم اواسط آسيا. وتحده من جهة الشمال روسيا الاتحادية، اما من جهة الجنوب فتحاذيه مجموعة من الدول التي يطلق عليها إقليم جنوب شرق آسيا، ويبلغ عدد سكان إقليم شرق آسيا أكثر من (1.5) مليار نسمة، أي ما يعادل حوالي (38%) من سكان قارة آسيا[3]، وبذلك يكون هذا الإقليم الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم. وفي الواقع ان الثقل السكاني له أثر بالغ في جعل هذا الاقليم مركز قوة عالمية، اذ لا يمكن لأي بلد ان يصبح قوة عظيمة وهو لا ينتمي إلى أكثر الأمم والاقاليم سكاناً، ولاسيما مع وجود التطور الصناعي والتقني، فامتلاك إقليم شرق آسيا للعدد الكبير من السكان، جعله في مركز أفضل من حيث إمكانية توفر القوى العاملة في ميادين الأنشطة الإقتصادية كالزراعة، والصناعة، والتعدين، أو في القوات المسلحة، أو في ما يتعلق بتوافر المهارات والخبرات المتنوعة[4]. ويمكن تقسيم دول منطقة اقليم شرق اسيا إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تشمل اليابان، وتايوان وهما دولتان جزريتان، أي أن أراضي الدولتين تتكونان من مجموعات من الجرز وهو ما منحها ميزة كبيرة سواء في حرية إنشاء الموانئ البحرية أو في سهولة المواصلات البحرية وعليه، تشجيع النشاط البحري اما المجموعة الثانية تشمل الصين، وكوريا الشمالية، وكوريا الجنوبية، فعلى الرغم من إرتباط هذه الدول بالبر

الآسيوي، إلا أنها تتميز بإطلالتها على عدد من البحار، وأهمها بحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي، فضلاً عن البحر الأصفر، وبحر اليابان. وعليه، فإن جميع دول الإقليم تمتلك سواحل ومنافذ بحرية سهلت لها عمليات الإتصال البحري بمراكز الثقل الحضارية والسياسية في العالم، لاسيما اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وأمنت لها وصول إمدادات الطاقة والموارد الأولية من خلال تلك المنافذ البحرية، ومكنتها من بناء وتطوير القدرات العسكرية البحرية، وإنشاء المناطق الإقتصادية الساحلية التي زادت من القدرات الإقتصادية لدولها، ولاسيما الصين بعد تطبيق خطة الأصلاح الإقتصادي بدءاً من عام 1978[5].

فضلاً عن موقعها الجغرافي المتميز، تشهد هذه المنطقة تطوراً اقتصادياً سريعاً و تعاوناً متزايداً في مجال التجارة والاستثمار، حيث استطاعت كوريا الجنوبية في مدة لم تتجاوز الثلاثون عام ان تحقق نمواً اقتصادياً سريعا، وان يصبح اقتصادها ينافس اكبر القوى الاقتصادية في العالم، على الرغم من العديد من العقبات التي واجهت كوريا الجنوبية من صغر المساحة والكثافة السكانية، إلا انها استطاعت ان تجتاز كل هذه التحديات وتصبح معجزة اقتصادية على نهر الهان[6]. وكذلك الحال بالنسبة الى الصين التي تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة وتشهد استمرار متصاعد قي نموها الاقتصادي ويرى جون مير شايمر انه اذا واصلت الصين نومها الاقتصادي خلال العقود القليلة المقبلة، فإنها ستحاول السيطرة على اسيا بالطريقة التي تهيمن بها الولايات المتحدة المتحدة على نصف الكرة الغربي[7].

فضلاً عن كوريا الجنوبية، والصين تضم منطقة شرق آسيا اليابان الذي يعد بلداً صناعياً متطورا فتعد اليابان واحدة من اكثر الدول تقدما في العالم، حيث يحتل الناتج القومي الاجمالي لليابان من قيمة السلع والخدمات المنتجة المرتبة الثالثة على مستوى العالم[8].

وبناءً على ما سبق فإن دول إقليم شرق آسيا استطاعت إنجاز قفزة سريعة في مسيرة تطورها، وحققت نهضة شاملة تناولت فيها مختلف مرافق حياتها السياسية،

والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، واضحت مساهم رئيس في دفع مستوى التقدم العالمي الى الامام، ولا سيّما في المجالات التكنولوجية، حيث استفاد العالم كثيراً من الاستكشافات التكنولوجية لدول هذا الإقليم، كما أن الإقليم يكمل مستودعاً غذائياً استراتيجياً عالمياً، مما يُمكنه ذلك من التحكم بنسب كبيرة من الأنتاج والتجارة العالمية وعليه، أصبحت دول الإقليم تحتل مكاناً مرموقاً في الاقتصاد العالمي[9]، الأمر الذي دفع كبريات الشركات العالمية، ولا سيّما الأمريكية إلى العمل والاستثمار في اسواق دول إقليم شرق آسيا، مستفيدة من وجود المهارات، وكفاية الابتكارات التكنولوجية التي امتازت بها شعوب الإقليم، وقد اتسع حجم التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة الامريكية، ودول اقليم شرق آسيا بشكل كبير، لا سيّما في السنوات الأخيرة، إذ اصبحت الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة منذ عام 2015، وثالث أكبر سوق للصادرات الأمريكية بعد كندا، والمكسيك[10]، بينما اصبحت اليابان رابع أكبر شريك تجاري لها. وأصبح التعاون الاقتصادي والتجاري بين امريكا ودول الإقليم، لا يقتصر على التصدير والاستثمار الأمريكي فحسب، بل أن صادرات الإقليم، ولا سيّما الصادرات الصينية إلى الأسواق الأمريكية اصبح لها دور كبير وفعال في رفاه المستهلك الأمريكي لما تتمتع به من جودة عالية، وإنخفاض في الاسعار[11].

المحور الثاني: استراتيجية الصين تجاه تهديدات كوريا الشمالية

حافظت الصين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على ان تكون منطقة كوريا الشمالية منطقة عازلة ضد اي عدوان خارجي، لا سيّما بعد ان حاصرت الولايات المتحدة الصين بمجموعة من الدول الحليفة لها مثل كوريا الجنوبية واليابان، ولذلك تعد الصين ان اي تهديد موجه نحو كوريا الشمالية بمثابة تهديد موجه لها، على الرغم من التأكيد المستمر للولايات المتحدة الامريكية على استبداد تسلط النظام السياسي في كوريا الشمالية. نظرا لتنامي الطموحات الصينية المتعلقة بالاستقرار، والامن، ونزع السلاح النووي في منطقة شرق آسيا تجدد الصين التزامها كقوة في شرق آسيا بمساندة كوريا الشمالية، لذلك تمكنت الصين في ان تكون على مدى اعوام طويلة الدولة الوحيدة

والحليف التي تقف الى جانب كوريا الشمالية، في مواجهة اي تدخل عسكري يهددها من اي دولة في العالم وخاصة الولايات المتحدة الامريكية، وهذا الموقف الصيني يتسق مع المادة الثانية من معاهدة الصداقة بين الصين، وكوريا الموقعة بين الدولتين في عام 1961، والتي تم تمديدها الى عام 2021 التي اكدت على ان "تتخذ الاطراف المتعاقدة، وان تعرض طرف من الاطراف المتعاقدة الى اي هجوم مسلح من بلد واحد او بلدان عدة يعد في حالة حرب، يلتزم معه الطرف المتعاقد ببذل قصارى جهده لتقديم المساعدات العسكرية، وغيرها"[12].

الذي عزز هذا التحالف الاستراتيجي الصيني الكوري الشمالي هو الروابط الاقتصادية بين البلدين اذ تعد الصين الحليف الاقتصادي الرئيس لكوريا الشمالية، فضلا عن ان الصين من اكبر مزودي كوريا الشمالية بالوقود، والمواد الغذائية، والآلات الصناعية، إذ ان الصين تقف الى جانب كوريا الشمالية كلما واجهت عقوبات وضغوطات اقتصادية من الولايات المتحدة، والمجتمع الدولي ككل[13].

رفضت الصين استمرار كوريا الشمالية بتطوير واجراء التجارب النووية وحيازتها على صواريخ متوسطة وطويلة المدى، والقادرة على حمل رؤوس نووية تهدد كل من الولايات المتحدة، واليابان، وكوريا الجنوبية، لذلك بدأت العلاقات بين البلدين تشهد توتر ملحوظ منذ عام 2016، وفي عام 2017 دعمت الصين وايدت القرارات الصادرة من الامم المتحدة ومن ضمنها قرار رقم 2397 الصادر في2017، والذي نص "حظر توريد جميع انواع النفط الخام، او بيعه، او نقله الى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية"[14].

في عام 2018 وازاء التصعيد الامريكي باستخدام القوة العسكرية ضد كوريا الشمالية اعلنت الصين، وروسيا رفضهما استخدام القوة في حل الخلاف الكوري الشمالي الامريكي، فالصين الذي تربطه بكوريا الشمالية اتفاقات اقتصادية، وعسكرية، وسياسية، تتخوف من استخدام الولايات المتحدة نزاعها مع كوريا الشمالية كذريعة لها لتكثيف وجودها العسكري على حدود كوريا الشمالية، كما تتخوف الصين من احتمال

انهيار كوريا الشمالية وتدفق اللاجئين الكوريين الى ارضها. لذلك تبنت الصين سياسة مرنة تلبي بعض المطالب الامريكية الخاصة بتحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، بمنع اندلاع الصراع النووي بين كوريا الشمالية، والجنوبية، واليابان، وفي الوقت ذاته الحفاظ على استقرار كوريا الشمالية ومنع انهيارها[15].

في عام 2023 ومن اجل البحث في دفع العلاقات الثنائية بين كوريا الشمالية والصين الى مستوى جديد، زار وفد من كوريا الشمالية الصين، اذ عقد نائب وزير الخارجية الكوري(باك ميونج هو) اجتماعاً مع وزير الخارجية الصيني(وانج يي)، وحدث هذا الاجتماع تزامناً مع اطلاق كوريا الشمالية صاروخها الباليستي العابر للقارات الذي يعد الصاروخ الخامس لهذا العام، إذ اوضحت كوريا الشمالية بانها سوف تتعاون مع الصين في سبيل تحقيق الاستقرار للبلدين، وكذلك بين نائب وزير الخارجية الكوري(باك ميونج هو) ان بلاده ستواصل تعميق علاقاتها مع الصين من اجل حماية المصالح المشتركة بين كوريا الشمالية والصين[16].

المحور الثالث: استراتيجية اليابان في مواجهة كوريا الشمالية

1_ رؤية اليابان للتهديد الكوري الشمالي

تعد كوريا الشمالية دولة متميزة من الناحية العسكرية، اذ تمتلك السلاح النووي[17] ، كما انها تمتلك قدرات صاروخية باليستية، وقد سعت باستمرار الى تعزيز قدراتها الصاروخية لأسباب عديدة من اهمها هو رغبتها ان تطال مدى صواريخها البالستية جميع الاراضي اليابانية، والقواعد الامريكية المتواجدة فيها[18]، وهذا ما جعلها تعمل على تطوير برامج اسلحتها النووية وهذا شكل تهديد كبير على امن اليابان، اذ تعبر الصواريخ الكورية الشمالية المنطقة الاقتصادية لليابان، وعملت كوريا الشمالية على اجراء 86 اختبار في عام 2023، وهذا يعد ازدياد وتيرة اختبار الصواريخ مقارنة بالاعوام السابقة، فقد بلغت 26 اختبار في عام 2019. منذ عام 2006 اجريت ست اختبارات نووية من قبل بينوغ يانغ في حين كانت ترسانة كوريا الشمالية تحتوي على عدد قليل من القنابل الانشطارية الصغيرة، لقد سجلت تقدماً كبيراً في تطوير

اسلحة نووية حرارية اقوى بكثير، مما دفعها الى تغيير عقيدتها النووية لصالح الضربات الاستباقية واستخدام الاسلحة النووية التكتيكية في ساحات المعركة[19].

تبين من ذلك ان كوريا الشمالية جعلت استراتيجيتها العسكرية هجومية ومرتكزة على مصادر القوة الحقيقية وتعتمد كوريا الشمالية على استخدام الاسلوب المفاجئ، وينبع هذا من الفكر العسكري السوفيتي الذي لعب دوراً كبيراً في تعزيز هذا النظام مع جذور المقاومة الكورية ضد الاحتلال الياباني. فالاستراتيجية العسكرية التي تعتمدها كوريا الشمالية تكون هجومية حيث تشمل، استخدام الاسلحة النووية، وانظمة القذائف، والصواريخ العابرة للقارات[20] .

فإن وجود التهديد النووي الكوري الشمالي واستخدام التجارب النووية والصاروخية التي توجه لاحتواء اليابان، حتم على اليابان ان تعمل على تطوير قدراتها الدفاعية، لا سيّما وانها احدى الدول المرشحة للدخول الى النادي النووي، فان اليابان تمتلك اكثر من 44 مفاعل نووي، إلا ان استخدامها لأغراض اقتصادية وعلمية يفوق استخدامها لأغراض استراتيجية وعسكرية، فضلاً عن ذلك فأن اليابان تمتلك نخبة من الكوادر العلمية المتخصصة في هذا المجال، فضلاً عن امتلاكها احتياطات هائلة من البلوتونيوم تقدر حوالي 125،000 كغم علما ان 5 كغم من البلوتونيوم تمنح الدولة القدرة على امتلاك السلاح النووي. ومع ذلك تسعى اليابان للتعاون مع المنظمات الدولية ومشاركتها في الحوارات، والمؤتمرات الدولية لتعزيز دعوتها لجعل العام خالي من الاسلحة النووية، وتنطلق من ذلك الى معايير عديدة تتمثل الى الدعوة لفهم واضح للجوانب الانسانية من استخدام السلاح النووي عن طريق فرض رقابة على التكنلوجيا والمواد التي لها صلة بتطوير الاسلحة النووية، فضلاً عن جهود اليابان في تعزيز استخدام الطاقة النووية بصورة سلمية والحد من الدوافع التي تدفع الدول نحو امتلاك الاسلحة النووية، فان تحقيق السلام ونزع السلاح النووي يعتمد على التعاون والتوافق وتعزيز الثقة بين دول العالم[21]. وينبع هذا من اتباع اليابان بعد الحرب العالمية الثانية استراتيجية استبعاد الحرب وعدم استخدام القوة في تسوية

النزاعات الدولية، إذ نصت المادة التاسعة من دستور اليابان الذي تم تنفيذه في 3 مايو عام 1947 ان اليابان" لن تحتفظ بقوات برية، او بحرية، او جوية في اماكن من الممكن قيام حرب فيها"[22]. لذلك انشأت اليابان بعد شهر من الحرب الكورية في عام 1950 قوات بأسم " احتياطي الشرطة الوطنية"، وهي قوة وطنية تم تسليحها بأسلحة خفيفة متكونه من 75 الف فرد، وفي عام 1954 تأسس الجيش الياباني تحت مسمى " قوة الدفاع الذاتي"، وبعد ستة اعوام قامت اليابان بتوقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية تنص على ان الولايات المتحدة الامريكية ستحتفظ بقواعد عسكرية على الاراضي اليابانية تحميها من اي هجوم، بعد ذلك وبسبب ازدياد الخطر من قبل الدول الاخرى بدأت اليابان تبتعد بشكل تدريجي عن سياستها الدفاعية التي تبنتها، فمنذ سبعين عاماً، وللمرة الاولى اقر الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في عام 2015 قانون يسمح لليابان بأرسال قواتها الى خارج البلاد والمشاركة في عمليات عسكرية مع الحلفاء[23]. ·

تبنت الحكومة اليابانية استراتيجية جديدة للدفاع، وقامت بتعديلات قانونية، إذ صادقت على ثلاث وثائق دفاعية في 2022/12/16، الاولى "استراتيجية الامن القومي" وتحدد هذه الاستراتيجية الخطوط العامة للسياسات الدفاعية لليابان خلال السنوات القادمة، والثاني هي " استراتيجية الدفاع الوطني"، والتي تحدد الاهداف العامة ووسائل تحقيقها، والثالثة هي "برنامج بناء الدفاع"، والذي يحدد نفقات الدفاع والمشتريات الاساسية خلال الخمس سنوات الى العشر سنوات القادمة. تعد هذه الاستراتيجية ان "الانشطة العسكرية لكوريا الشمالية تشكل تهديدا اكثر خطورة للأمن القومي في اليابان اكثر من اي وقت مضى" فسلطت هذه الاستراتيجية الضوء على العديد من الجوانب مثل التطوير السريع لكوريا الشمالية للتقنيات المتعلقة بالصواريخ البالستية العابرة للقارات، فضلاً عن تعزيز قدراتها النووية من حيث الكمية والنوعية، فضلاً عن اطلاق بيونغ يانغ في عام 2021 اكثر من خمسين صاروخ باليستي سقطت في المياه بين كوريا الشمالية، واليابان، واجرت كوريا الشمالية تحليقاً فوق اليابان بصاروخ باليستي

عابر للقارات في تشرين الاول، لذلك تخلت اليابان عن سياستها الدفاعية واتبعت هذه الاستراتيجية[24] .

تبين مما تقدم ان اليابان تعد كوريا الشمالية عدوها التاريخي بسبب قدراتها النووية والصاروخية فضلاً عن وصفها لها بانها دولة ارهابية، وهذا ما دفع اليابان لتحديد تهديد كوريا الشمالية لأمنها القومي واللجوء الى الحماية الامنية الامريكية. كما قامت اليابان بتغيير سياستها الدفاعية وتبنت استراتيجية جديدة، فضلاً عن اتخاذ وسائل عدة لمواجهة كوريا الشمالية.

ثانيا: وسائل اليابان لمواجهة كوريا الشمالية

1_ وسائل اقتصادية

وهي احدى الوسائل التي استخدمتها اليابان من اجل مواجهة كوريا الشمالية، إذ استخدمت اليابان سياسة التحفيز المالي، ودعم المشاريع الاقتصادية، ومساعدات الطاقة مقابل تخلي كوريا الشمالية عن برنامجها النووي الصاروخي. استمرت المساعدات اليابانية لكوريا الشمالية لسنوات طويلة لكن بدأت تتراجع بسبب عدم جدية كوريا الشمالية في ايجاد حل لبرنامجها النووي. ويذكر أيضاً ان اليابان وعدت كوريا الشمالية بتقديم ما قيمته من خمسه الى عشرة مليار دولار كتعويضات للحقبة الاستعمارية اليابانية تجاه شبه الجزيرة الكورية (1910–1945) مقابل التزام كوريا الشمالية بحل الملفات العالقة بين البلدين خلال المفاوضات الجارية بينها وبين كوريا الشمالية. كما زودت اليابان كوريا الشمالية بمساعدات طاقة بلغت قيمتها ما يقارب خمسة مليار دولار، لكن عدم حسم الملفات العالقة بين البلدين، منها البرنامج النووي لكوريا الشمالية نتيجة لغياب الثقة المتبادلة بين الطرفين تسببت بقطع جميع اشكال المساعدات الاقتصادية اليابانية الى كوريا الشمالية وان اعادة استئناف المساعدات مرهونة بتخلي كوريا الشمالية عن برنامجها النووي والصاروخي ذلك لما يمثله من تهديد لامن وسلامة اليابان[25].

2_ الوسائل الامنية

اولا: التحالف الامني الامريكي_الياباني:

في عام 1951 وقعت الولايات المتحدة الامريكية واليابان معاهدة خاصة للأمن بين البلدين بالتزامن مع توقيع معاهدة سان فرانسيسكو للسلام التي انهت الحرب العالمية الثانية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وتستند المعاهدة الامنية بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان على مجموعة من الأسس: اولاً، تتمثل في ان كل من البلدين يواجهان خطراً مشتركاً، ومن ثم يتعين التأكيد على ضرورة التنسيق والتعاون المشترك لمواجهة هذا الخطر. وثانياً، يجب التأكيد على الحفاظ على الحرية السياسية، والاقتصادية وحمايتها، فضلاً عن التوافق على ان تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية حماية الامن في اليابان[26] ، وتمت مراجعة هذه المعاهدة في عام 1960، اذ نقحت بشكل كبير الاتفاقية الامنية بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان في اتجاه اكبر من التبادلية بين البلدين. كانت المعاهدة الاصلية لعام 1951 تحتوي على بند يسمح للولايات المتحدة باستخدام للقوات المتمركزة في اليابان في جميع انحاء شرق اسيا دون التشاور المسبق مع اليابان، ولم تقدم اي وعد صريح للدفاع عن اليابان، اذ تعرضت اليابان لهجوم، وتضمنت أيضاً بند يسمح القوات الامريكية بالتدخل في الحرب والنزاعات الداخلية اليابانية، لقد تم تعديل هذه الاجزاء في النسخة المنقحة من المعاهدة عام 1960. وتضمنت المعاهدة المعدلة مواد تحدد التزامات الدفاع المتبادل وتطالب الولايات المتحدة قبل حشد قواتها، بإبلاغ اليابان مسبقاً، كما تضمنت أيضاً اتفاق الطرفين على مساعدة كل منهما الاخر في حال وقوع هجوم مسلح على الأرض اليابانية، كون اليابان كانت بحكم الدستور غير مسموح لها بحل النزاعات الدولية من خلال القوة العسكرية، كما أزالت المادة التي تسمح للولايات المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية اليابانية[27].

بعد نهاية الحرب الباردة اجتمعت الكثير من المتغيرات والعوامل على المستوى الاقليمي والدولي كانت السبب وراء مراجعة اليابان سياستها الأمنية، واتخاذ مواقف

ايجابية في مجال الدفاع، ومن بين هذه العوامل هي انهاء الحرب الباردة، إذ تصاعد الجدل حول البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وتصاعدت التوترات في شبه الجزيرة الكورية، وتصاعد الجدل داخل اليابان حول مستقبل القواعد الامريكية[28] .

وكان هناك الكثير من اليابانيين يطالبون بضرورة التخلص من المعاهدة الامنية التي تربط اليابان، والولايات المتحدة، وعلى اساس هذا انشأت الحكومة اليابانية وكالة الدفاع اليابانية والتي تضمن برنامجها الاسس الاستراتيجية لكيفية التعامل مع المتغيرات الجيبوليتيكية في شرق اسيا، ويحدد هذا البرنامج دور قوات الدفاع الذاتي في الدفاع عن البلاد وكيفية التعامل مع الكوارث والازمات الداخلية، ودعم الاستقرار الاقليمي والدولي. مع ذلك تدرك اليابان اهمية وجود الدور الامريكي في الدفاع عنها وتحقيق الاستقرار في المنطقة على الرغم من المعارضة الموجودة ضد الوجود الامريكي، ويؤكد اليابانيون على ضرورة استمرار الوجود العسكري الامريكي في بلادهم بناءً على قناعتهم بحاجتهم الى الحماية النووية الامريكية، لا سيّما ان اليابان لا تمتلك السلاح النووي، وقد اكدت حاجتهم للحماية الامريكية هي توجهات كوريا الشمالية العسكرية واستخدامها البرنامج النووي والصواريخ البالستية[29]، فإن وجود القوات العسكرية الامريكية في الاراضي اليابانية هو للحفاظ على الامن القومي الياباني، وتعمل على تقديم الدعم اللازم لقوات الدفاع اليابانية من اجل صد اي هجوم خارجي[30].

ثانيا: التعاون الامني الياباني الكوري الجنوبي:

على الرغم من ان هناك العديد من الصعوبات التاريخية والسياسية من جانب كوريا الجنوبية اتجاه اليابان بسبب الماضي الاستعماري الياباني بشبه الجزيرة الكورية، إلا ان ادركت اليابان وكوريا الجنوبية بضرورة ايجاد تنسيق امني متبادل بين البلدين على اثر تزايد التهديدات النووية لكوريا الشمالية، والتي تؤثر على امن اليابان، وكوريا الجنوبية، لذلك قدمت اليابان اعتذار رسمي الى كوريا الجنوبية في عام 1993، فيما يخص الاحتلال الياباني لشبه الجزيرة الكورية قبل الحرب الباردة، وعلى اثر ذلك قام

وزير دفاع كوريا الجنوبية بزيارة رسمية الى اليابان من اجل تعزيز التعاون الامني، وتم الاتفاق في هذه الزيارة على القيام بمجموعة من المناورات المشتركة بين البلدين، ومن الجدير بالذكر ان الذي عزز التحالف الأمني بين اليابان، وكوريا الجنوبية هو وجود ثلاثة قواسم مشتركة بين الطرفين تتمثل بامتلاك البلدين نظام ديمقراطي، واقتصاد سوق حر، فضلاً عن تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، اذ ان الولايات المتحدة لعبت دور مهم في تخفيف حدة التوتر بين البلدين، وعززت التقارب الامني بينهما من اجل مواجهة التهديدات النووية لكوريا الشمالية[31] .

في عام 2011 كانون الثاني عقدت اليابان وكوريا الجنوبية اجتماعات منظمة على مستوى وزراء الدفاع لكلا الطرفين من اجل التباحث في النشاطات النووية الكورية الشمالية، ووقع البلدان في عام 2012 على اتفاقية خاصة بتبادل المعلومات العسكرية، وأيضاً تم التوقيع على اتفاقية اخرى خاصة بالتعاون العسكري على مستوى تبادل الخبرات العسكرية، والتكنلوجية الحديثة. واستمر التحالف بين البلدين، إذ وقعت اليابان، وكوريا الجنوبية مذكرة تفاهم خاصة بتبادل المعلومات الاستخبارية الخاصة بالتهديدات النووية لكوريا الشمالية وعدت هذه المذكرة غاية في الاهمية على صعيد التحالف الامني بين البلدين[32]

ثالثا: التحالف الامني الياباني_الامريكي_الكوري الجنوبي

شكلت اليابان وكوريا الجنوبية، فضلاً عن الولايات المتحدة الامريكية، تحالفا امنياً مشتركاً في التسعينيات من القرن الماضي. تمكنت الاطراف الثلاثة من انشاء مجموعة تنسيق ومراقبة اتجاه سياسات كوريا الشمالية، فضلاً عن اجراء مناورات مشتركة من اجل تعزيز التحالف بين البلدان الثلاثة. ويذكر ان من اهم هذه المناورات التي جرت في عام 2010 بالتزامن مع تزايد النشاطات النووية لكوريا الشمالية[33].

اتفقت اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الامريكية على تعزيز التحالف بينهم في وسط مخاوف من ان كوريا الشمالية تجري تجربتها النووية السابعة، فقد اكد وزراء

خارجية البلدان الثلاثة على تعزيز التعاون الامني فيما بينهم، وانتقدوا تطوير كوريا الشمالية لأسلحتها النووية والصاروخية بعده تحدياً واضحاً للمجتمع الدولي[34].

اتفق الرئيس الامريكي (جو بايدن) وزعيم كوريا الجنوبية واليابان في عام 2023 في كامب ديفيد على تعميق التعاون العسكري، والاقتصادي، واصدروا اقوى ادانة مشتركة حتى الآن "السلوك الخطير والعدواني" من جانب كوريا الشمالية، وعقدت القمة بين البلدان الثلاثة في محاولة لإظهار الوحدة في مواجهة التهديدات النووية الكورية الشمالية، حيث تعهدت الدول بالتشاور مع بعضها البعض اثناء الأزمات وتنسيق الاستجابات للتحديات الاقليمية والتهديدات التي تؤثر على المصالح المشتركة، كما اتفقوا على اجراء تدريبات عسكرية سنوياً وتبادل المعلومات حول اطلاق الصواريخ الكورية الشمالية بحلول نهاية عام 2023، ووعدت الدول بعقد قمم ثلاثية سنويا[35]

المحور الرابع: استراتيجية كوريا الجنوبية في مواجهة تهديدات كوريا الشمالية

اولاً- رؤية كوريا الجنوبية للتهديد الكوري الشمالي

تتأثر رؤية كوريا الجنوبية للتهديد الكوري الشمالي بعوامل مختلفة، أولها: هو تطور الصراع التاريخي بين الدولتين، وثانيهما: التهديد النووي الكوري الشمالي[36] ، إذ تعد كوريا الشمالية بقدراتها النووية دولة عسكرية تشكل احدى المصادر الرئيسة للتهديد الامني لكوريا الجنوبية، حيث سعت منذ نهاية الحرب الباردة الى تطوير قدراتها العسكرية[37]، ويصر النظام الكوري الشمالي على تطوير نظم تسلح متقدمة وتعزيز قدرات الأسلحة ذات المدى الطويل، فضلاً عن استمراره في تطوير الأسلحة النووية، خاصة بعد نجاحه في تخصيب كميات كبيرة من اليورانيوم اللازم لهذه الاسلحة. كما ان النظام الكوري الشمالي ملتزماً بسياساته الرامية إلى تحقيق الوحدة في شبه الجزيرة الكورية من خلال استخدام القوة المسلحة. بناءً على السياسة العدائية التي تتبعها كوريا الشمالية تجاه كوريا الجنوبية، ترى كوريا الجنوبية أنه من الضروري تطوير وتحديث قواتها العسكرية بشكل مستمر، فضلاً عن الاعتماد على القوات الأمريكية المتواجدة في الأراضي الكورية لصد أي هجوم مفاجئ من جانب كوريا الشمالية[38]،

يقوم المخطط الأمني لكوريا الجنوبية على فرضية مفادها أنه ما دام التهديد النووي مستمراً من جانب كوريا الشمالية، فإنه ينبغي الاستمرار في الاعتماد على الدعم الأمريكي، مما يجعل الاستراتيجية الأمنية لكوريا الجنوبية محددة بشكل أساس بالمصالح الأمريكية وتجعلها رد فعل أكثر من كونها استراتيجية فاعلة[39] .

تقوم كوريا الشمالية بالاعتماد على استراتيجية التحديث والتوسع في القوات العسكرية وتجهيز وحدات تكون لديها قدرة على التدخل بكفاءة في الاراضي الكورية الجنوبية، في مقابل ذلك ترى كوريا الجنوبية ان تجديد وتقوية الترسانة الدفاعية ضروريا، فضلاً عن الاعتماد على القوات الامريكية، لصد اي هجوم مفاجئ من كوريا الشمالية، وتعتمد الاستراتيجية الدفاعية لكوريا الجنوبية على ركائز عدة منها، تنصيب نظام لرصد ومراقبة الانشطة العسكرية لكوريا الشمالية وهو ما يسمى بنظام الانذار المبكر، وتعتمد أيضاً مبدأ الدفاع وذلك عن طريق اعداد قوات مسلحة من اجل مواكبة التطور المستمر في اسلحة كوريا الشمالية، وتسمى قوة ردع سريعة[40] .

أصدرت كوريا الجنوبية استراتيجية جديدة للدفاع الوطني بهدف وضع توجهٍ متوسط وطويل الأمد للسياسة الأمنية للبلاد، وذلك نظراً للتهديدات العسكرية المتزايدة من كوريا الشمالية. وفقاً لإعلان وزارة الدفاع الكورية الجنوبية، ستحل هذه الاستراتيجية محل السياسة الحالية للدفاع الوطني، وستحمل توجهاً سياسياً يمتد لمدة 15 عاماً وسيتم نشرها كل خمس سنوات. وقد حددت الوزارة مجموعة من الأهداف العامة التي سيتم تضمينها في الاستراتيجية الجديدة للدفاع، والتي ستُدرج في التقرير الرسمي الدوري للدفاع. ومن اولويات استراتيجية الدفاع هو التعامل مع التحديات الامنية المعقدة مثل التهديدات النووية المتقدمة لكوريا الشمالية[41] .

ثانياً- وسائل مواجهة كوريا الجنوبية للتهديد الكوري الشمالي

1- وسائل اقتصادية:

تمكّنت كوريا الجنوبية من تحقيق تطور اقتصادي ملحوظ في مدة زمنية قصيرة، مما جعل البعض يطلق عليها اسم "المعجزة الاقتصادية"، حيث تحولت من بلد متخلف

إلى بلد ذو مستوى اقتصادي متوسط بين الدول الصناعية[42] ، يعد اقتصاد كوريا الجنوبية واحداً من أكثر الاقتصادات تقدماً عالمياً، حيث يحتل المرتبة 12 من حيث الناتج السنوي، فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي لكوريا الشمالية 45 مليار دولار امريكي حسب تقديرات عام 2012[43]. بينما الوضع الاقتصادي في كوريا الشمالية يعاني من ضعف بالغ بسبب الطبيعة المنعزلة للبلاد، مما يجعل من الصعب تقييم الحالة الاقتصادية. فضلاً عن سيطرة المؤسسة العسكرية على القطاع الاقتصادي، إذ تستولي على معظم القطاعات الاقتصادية وتديرها، ما يجعلها تحتل قمة الهرم فيما يتعلق بالإنفاق والسيطرة على مفاصل الحياة الاقتصادية في البلاد[44] .

ساهمت المساعدات الاقتصادية الأمريكية بشكل كبير في التقدم الاقتصادي لكوريا الجنوبية، حيث قدمت الولايات المتحدة مظلة حماية عسكرية لكوريا الجنوبية كانت بحاجة إليها، وكذلك وفرت لها الأسواق الضرورية لتصدير منتجاتها. وقد أرادت الولايات المتحدة أن تجعل من كوريا الجنوبية أنموذجاً يُحتذى به للاقتصاد الحر في مواجهة النظام الشمولي في كوريا الشمالية[45]، فقامت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بتبادل كبير في المجال التجاري، وتوقيع العديد من الاتفاقيات حتى عام 2012، إذ وقع البلدان اتفاقية تجارة حرة ناجحة بحسب معايير عديدة. ومع تولي ترامب رئاسة الولايات المتحدة، أدان هذا الاتفاق وعده صفقة سيئة وأصر على إعادة التفاوض عليه. فتم الاتفاق بين الطرفين على ضرورة تعديل الاتفاقية لتعزيز التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة[46].

بسبب التجارب النووية والتهديدات بالأسلحة النووية، قامت كوريا الجنوبية بفرض عقوبات على 15 فرداً، و16 مؤسسة مرتبطة ببرامج الصواريخ والأسلحة النووية لكوريا الشمالية. وجاءت هذه العقوبات نتيجةً لتصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية، مع ازدياد مخاوف من إجراء تجربة نووية جديدة من قبل كوريا الشمالية. وتعد هذه المرة الأولى التي تُفرض فيها كوريا الجنوبية عقوبات بشكل منفرد ضد الكوريين الشماليين ومؤسساتهم، منذ ان فرضت حكومة الرئيس السابق مون جيه إن

عقوبات خاصة في ديسمبر عام 2017 على 12 فرداً، و20 مؤسسة في كوريا الشمالية[47] .

2- الوسائل الأمنية:

أولاً: التحالف الامني الامريكي- الكوري الجنوبي:

يشكل التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الامريكية وكوريا الجنوبية المحور الأساس للسياسة الدفاعية لكوريا الجنوبية، ويعتمد هذا التحالف على التعاون في مجالات الدفاع، والسياسة، والاقتصاد، بهدف ضمان أمن كوريا من التهديدات الأمنية وتحديداً تهديدات كوريا الشمالية. فقد ارتبط البلدان بمعاهدة الصداقة والحماية التي تم توقيعها عام 1945، حيث اكدت الادارات الامريكية المتعاقبة على ما اكدت المعاهدة الامريكية الكورية وهو الالتزام بحفظ امن كوريا الجنوبية وتوفير الحماية الكافية لها. ولقد اثبتت هذه العلاقة الاستراتيجية فعاليتها للجانبين الكوري والامريكي، حيث قدمت لكوريا الجنوبية الحماية الضرورية من اي تهديد محتمل، لا سيّما من التهديد الكوري الشمالي، فضلاً عن توفير قواعد عسكرية وتواجد استراتيجي للولايات المتحدة الامريكية في كوريا الجنوبية[48].

تبنت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية خططاً كبيرة تهدف الى انشاء " تحالف أمني شامل" ذو امتداد عالمي، مما ادى الى بيان رؤية مشتركة بعيدة المدى في يونيو عام 2009. ويبنى بيان الرؤية المشتركة بشكل مباشر على مفهوم "التحالف الاستراتيجي للقرن الواحد والعشرون" الذي طرحه الرئيسان لي ميونج باك وجورج بوش. نظرا لقدرة كوريا الجنوبية، والتهديد الامني لكوريا الشمالية والمقاومة الشعبية التقليدية لكوريا الجنوبية ادى هذا الى صراعات في شبه الجزيرة، وهذا ما اكد على ضرورة التحالف بين البلدين[49].

اعلن رئيس كوريا الجنوبية (يون سيوك-يول) تعزيز التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية ليصبح "تحالفاً قائماً على القوة النووية"، وذلك بموجب اتفاق مع رئيس الولايات المتحدة (جو بايدن) لتعزيز التزام الولايات المتحدة بالردع النووي، واوضح

رئيس كوريا الجنوبية من خلال خطابه انه قد "تبنيت بالاشتراك مع بايدن اعلان الولايات المتحدة في ابريل، والذي يعزز بدرجة كبيرة تنفيذ الردع الموسع للأصول النووية الامريكية" واضاف " تمت ترقية التحالف بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الان الى تحالف يقوم على القوة النووية"، واشار (يون سيوك–يول) الى ان كوريا الشمالية تعمل على تطوير قدراتها النووية والصاروخية، وقننت استخدام الاسلحة النووية، لافتاً الى ان " حكومة وجيش بلاده سيدافعان عن ارواح شعبنا وسلامته من خلال بناء موقف امني صارم يقوم على تحالف بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة اقوى من اي وقت مضى". كلام رئيس كوريا الجنوبية يأتي في اشارة منه الى اعلان واشنطن، الذي تم تبنيه في القمة التي عقدت مع الولايات المتحدة في ابريل، والذي تضمن العديد من الاجراءات لتعزيز إلتزام الولايات المتحدة بـ" الرد الموسع" من اجل الدفاع عن كوريا الجنوبية بكل ما تمتلك من قدرات عسكرية، بما فيها الأسلحة النووية[50].

ثانيا: التحالف الامني الكوري الجنوبي– الياباني:

على الرغم من التوتر بين كوريا الجنوبية واليابان الذي تعود جذوره الى الحرب العالمية الثانية والانتهاكات اليابانية في كوريا اثناء احتلالها، وبسبب تصاعد التهديدات والتجارب الصاروخية من قبل كوريا الشمالية سعى البلدان الى انهاء الخلاف واقامة تحالف امني مشترك بينهما.

وقعت كوريا الجنوبية، واليابان في عام 2016 اتفاقية " الامن العام للمعلومات العسكرية" وهي تمكن البلدين من مشاركة اسرار عسكرية ولا سيّما قدرات كوريا الشمالية النووية، إلا ان كوريا الجنوبية هددت في عام 2019 من إلغاء هذه الاتفاقية، بعد نزاع تجاري بين كوريا الجنوبية واليابان، حيث ألغت اليابان وضع التفضيل الذي كانت تتمتع به كوريا الجنوبية في علاقتها التجارية مع اليابان، لكن قبل ساعات من مدة انقضاء الاتفاق، وافقت كوريا الجنوبية على تمديد هذا الاتفاق بشكل مشروط، ولكنها حذرت من امكان " وقف العمل بموجبه" في اي وقت[51] .

حرص رئيس كوريا الجنوبية يون سيوك–يول على انهاء هذا الخلاف واظهار جبهة موحدة من اجل مواجهة كوريا الشمالية النووية، فتوجه رئيس كوريا الجنوبية الى اليابان لعقد اجتماع مع رئيس الوزراء الياباني في اول قمة منذ 12، عام واوضح ان هناك " حاجة متزايدة للتعاون بين كوريا واليابان في هذا الوقت الذي يشهد ازمات متعددة مع تصاعد تهديدات كوريا الشمالية النووية، والصاروخية"، وجاءت هذه الزيارة بعد اطلاق كوريا الشمالية صاروخين باليستين قصيري المدى قبالة ساحلها الشرقي[52]، واوضح بإنه يريد تطبيعاً كاملاً لإتفاقية "الامن العام للمعلومات العسكرية"، وبعد انهاء القمة طلب من وزارة الخارجية الكورية الجنوبية " المضي في اتخاذ الاجراءات الضرورية لتطبيع الاتفاق"، واضاف بانه يتوقع "انعاش اتفاق لتبادله المعلومات الامنية مع اليابان مع إعادة بناء الثقة بين البلدين"[53] .

ثالثا: التحالف الامني الامريكي الكوري الجنوبي الياباني:

كما اشرنا سابقاً ان كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة شكلوا تحالف امني مشترك منذ التسعينيات وألتزمت الاطراف الثلاثة بتعميق التعاون الامني فيما بينهم من اجل مواجهة كوريا الشمالية وبرامجها النووية والصاروخية.

تعتقد الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، واليابان ان كوريا الشمالية يمكن ان تستأنف اختبار القنابل النووية وللمرة الاولى منذ عام 2017، حيث تعهدت البلدان الثلاثة برد لا مثيل له اذا اجرت كوريا الشمالية اختبار نووي سابع، فأوضح نائب وزير خارجية كوريا الجنوبية الى جانب نائب وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية، واليابان في مؤتمر صحفي "اتفقنا على ان رداً لا مثيل له سيكون ضرورياً اذا مضت كوريا الشمالية قدماً في اجراء اختبار نووي سابع" ، وحث نائب وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية كوريا الشمالية عن الامتناع عن المزيد من الاستفزازات ووصفتها بالاعمال "المتهورة التي تزعزع استقرار المنطقة"[54] .

اخذت الولايات المتحدة الامريكية "عهداً تاريخياً جديداً" من علاقات التعاون بين الدول الثلاثة في القمة التي جمعت الاطراف الثلاثة، والذي اتفقوا من خلالها على

تعزيز التعاون ضد تحديات اقليمية مشتركة، وان تقوم بإجراء تدريبات عسكرية منتظمة، وانشاء خط ثلاثي ساخن للتعامل مع الأزمات، واوضح رئيس كوريا الجنوبية، ان القمة سوف تعزز التضامن على اسس مؤسسية اكثر قوة لمواجهة التحديات التي تهدد الامن الاقليمي ويتطلب التصدي لها من خلال بناء إلتزام قوي، واتفق قادة الدول الثلاثة على تعزيز التعاون في مجال الدفاع الصاروخي الباليستي لمواجهة تهديدات كوريا الشمالية[55].

الخاتمة

يتبين مما تقدم ان معطيات القوة التي يمتلكها اقليم شرق اسيا توضح لنا مدى الاهمية الاستراتيجية التي يحظى بها هذا الاقليم من ناحية الموقع الجغرافي، والقوة الاقتصادية التي تمتلكها الصين واليابان، لكن على الرغم من هذه المقومات التي يتمتع بها إلا ان اقليم شرق اسيا يشهد العديد من التوترات بفعل امتلاك كوريا الشمالية السلاح النووي، اذ سعت كل من اليابان وكوريا الجنوبية الى اتباع استراتيجية معينة من اجل مواجهة كوريا الشمالية، حيث بات واضحاً ان اليابان عملت على تغيير استراتيجيتها الدفاعية التي تتبعها من بعد الحرب العالمية الثانية، وتبنت استراتيجية جديدة بسبب ادراكها ان الانشطة العسكرية لكوريا الشمالية اخذت تشكل تهديداً اكثر خطورة للأمن القومي لليابان اكثر من السابق، نظراً للتطور السريع الذي يشهده المسار التسليحي لكوريا الشمالية من حيث الصواريخ الباليستية، او قدراتها النووية، وهذا ما جعلها تتخلى عن استراتيجيتها السابقة وتعتمد الاستراتيجية الجديدة هذه، وكذلك الامر ينسحب مع كوريا الجنوبية بسبب التهديد النووي لكوريا الشمالية، اذ اصدرت استراتيجية جديده تحل محل استراتيجيتها الدفاعية السابقة وكانت من اولويات هذه الاستراتيجية هو مواجهة التحديات الامنية المتعلقة بالتهديدات النووية المتطورة لكوريا الشمالية، لكن الامر مختلف بالنسبة للصين، اذ تعد الصين القوة الساندة والحليف الوحيد لكوريا الشمالية في المنطقة، اذ يربط البلدين العديد من المصالح المشتركة سواءً على الصعيد الاقتصادي، او العسكري، لذلك تقف الصين الى جانب كوريا

الشمالية ضد اي تهديد عسكري موجه لها، واوضحت الصين، وكوريا الشمالية ان هناك تعاون فيما بينهما من اجل تحقيق الاستقرار للبلدين.

قائمة المصادر

[1] عدنان السيد حسين، الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص33.

[2] رفل هاشم محمد، دور الصين في التوازنات الإقليمية مرحلة مابعد الحرب الباردة "أنموذج جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا"، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012، ص88.

[3] المصدر نفسه، ص91.

[4] مهيمن عبد الحليم طه، جمهورية الصين الشعبية "دراسة في الجغرافية السياسية"، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2017 ، ص63.

[5] للمزيد ينظر: مهيمن عبد الحليم طه الوادي، مصدر سبق ذكره، ص103-106.

6) زعيش محمد، كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، عدد1، جلمعة باجي مختار، الجزائر، 2019، ص. 2846(

[7] عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات بحوث استراتيجية، عدد 42، 2000، ص 24.

[8] طويل نسيمة، المثلثاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق اسيا(دراسة لمرحلة مابعد الحرب الباردة)، مركز الديمقراطي للدراساتالاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، 2017، ص 65

[9] د. سعيد رشيد عبد النبي، مصدر سبق ذكره، ص41.

[10] اياد جاسم محمد، محددات العلاقات الصينية الأمريكية في الربع الأخير من القرن العشرين، مجلة الجامعة العراقية، العدد36، المجلد2، الجامعة العراقية، 2017، ص419.

[11] الولايات المتحدة المستفيد الأكبر من التعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين، صحيفة الشعب الالكترونية: على الموقع الاكتروني: (2018/5/9) http://arabic.people.com.cn/96604/7263473.html

[12] Frank Aum, North Korea and the Need for US-ROK-PRS Dialogue, Special Report, UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, 2017 www.usip.org

[13] Andrew Scobell, China and North Korea: Bolstering a Buffer or Hunkering Down in Northeast Asia, 2017

https://www.rand.org

[14] الاحتواء الاستباقي كيف تتعامل بكين مع "السيناريو الكارثي" لازمة كوريا وواشنطن؟ لازمة كوريا وواشنطن، 2017 https://futureuae.com

[15] Andrew Scobell,

[16] على وقع التوتر مع امريكا.. الصين وكوريا الشمالية يواجهان التهديدات الاقليمية معا، 2023 https://alqaheranews.net

(17) هادي زعرور، توازن الرعب القوى العسكرية العالمية اميركا، روسيا، ايران، الكيان الصهيوني، حزب الله، وكوريا الشمالية،)ط1، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013، ص 155 [17])

[18] Mathew McGrath and Daniel Wertz,the National Committee on North Korea, August, 2015, p2

(19) عادل علي، السياسة الدفاعية لبجديدة لليابان الابعاد والدوافع، مجلة افاق اسيوية، العدد11، 2023، ص 276.

(20) يونس مؤيد يونس، اثر القدرات النووية على التوازن الاستراتيجي في شرق اسيا "كوريا الشمالية" انموذجا، المجلة الدولية للازمات والبحوث السياسية، 2018، ص 113 ص 114.

(21) علي غسان، مصدر سبق ذكره ص 103

[22] المصدر السابق

(23) استراتيجية الدفاع اليابانية الجديدة، 2023 https://www.aa.com.tr

(24) استراتيجيتا اليابان وكوريا الجنوبية: تحالف استراتيجي مع الغرب لاحتواء الصين، مجلةمالات الدولية ، العدد 37، 2022، ص3 ص4.

[25] علي غسان، مصدر سبق ذكره،ص. ص 112 113

[26] ثامر كامل محمد، العلاقات الامريكية اليابانية من التوافق الى الحرب الباردة، قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد1، 2008، ص 82

[27] Nick Kapur, Japan at the Crossrads:Conflicr and Compromise after Anpo, Harvard University Pees, 2018, p15

[28] ابراهيم نافع واخرون، ما الذي يجري في اسيا، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988، ص306. [28]

[29] طويل نسيمة، المثلتاتية الاستراتيجية في منطقة شمال شرق اسيا(دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة)، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا، 2017، ص 182.

[30]Emma Chanlett-Avery and Lan E.Rinehart, the U.S-Japan Alliance ,Congressional Research Service, report, February, 2016, pp 2-5

[31] علي غسان، مصدر سبق ذكره، ص115

[32] المصدر نفسه

[33] علي غسان، ص 118

[34] توافق اليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية على تعزيز الردع والتعاون

https://www.nippon.com

[35] Trevor Hunnicutt and David Brunnstrom and Hyonhee Shin, US,South Korea and Japan Condemn China, agree to deepen military ties, 2023

https://www.reuter.com

[36] Anteneh Geremew, Beyond Threatening Capabilities South Korea' Threat Perception of North Korea, 2023, p150

[37] طويل نسيمة، مصدر سبق ذكره، ص 92

[38] المصدر السابق، ص 121

[39] محمد مصطفى شحاتة، حول احتمالات الوحدة في الكوريتين، السياسة الدولية، عدد 109، ص153

[40] طويل نسيمة، مصدر سبق ذكره، ص ص 86 87

[41] كوريا الجنوبية تصدر استراتيجية دفاعية شاماة جديدة في الشهر القادم، https://ar.yna.co.kr)

[42] هديل ابراهيم محمد، التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية للمدة(1978-2015)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، 2016، ص 19

[43] PRABEL EEN BAJPAL, North Korean vs. South Korean Economic: what the Difference, December 31, 2021 https://www.investopedia.com

[44] بن مهدي هاجر، النزتع في شبه الجزيرة الكورية المعوقات والمحفزات، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بن باديس مسغانم، 2018، ص 92

[45] احمد ابراهيم مهدي، النهضة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وامكانية محاكاتها في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 3، 2017، ص 127

[46] كوريا الجنوبية ونهاية مصداقية الولايات المتحدة، 11/4/2018 https://www.project-syndicate.org

[47] كوريا الجنوبية تفرض عقوبات جديدة على كوريا الشمالية لاول مرة منذ 5 سنوات، 14/10/2022 https://arabic.rt.com

[48] طويل نسيمة، مصدر سبق ذكره، ص 196

[49] Expanding the US-South Korea Alliance https://www.cfr.org

[50] واشنطن وسيول تعدلان اتفاقيا امنيا لردع تهديدات كوريا الشمالية النووية والصاروخية،13/11/2023 https://www.france24.com

[51] لمواجهة بيونغ يانغ.. كوريا الجنوبية تدرس التطبيع العسكري مع اليابان، 18/3/2023 https://www.alarabiya.net

[52] رئيس كوريا الجنوبية: التعاون مع اليابان امر حيوي، 19/ 3/2023 https://www.aletihad.ae

[53] كوريا الجنوبية تريد "تطبيع" اتفاق عسكرب مع اليابان وسط تقارب دبلوماسي 218/3/3 https://wwwfrance24.com

(54) تحذير شديد اللهجة من امريكا واليابان وكوريا الجنوبية في حال اجرت بيونغ يانغ تجربة: استفزاز متهور والرد لا مثيل له https://www.raialyoum.com

[55] بايدن يعزز التحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية في مواجهة السلوك الصيني العدواني https://aawsat.com